

آراء وتحليلات

وليد العمري*
(2007/5/22)

بعد ثمانية أشهر من حرب تموز/ يوليو 2006 قررت لجنة وزارية إسرائيلية تسمية تلك الحرب رسمياً بـ "حرب لبنان الثانية"، بعد أن كانت القيادة الإسرائيلية بشقيها السياسي والعسكري تصر على تسميتها بالمعركة. هذا الاعتراف المتأخر بأن المواجهة التي دارت بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله كانت حرباً حقيقية عكس، بدوره، حالة التخبط التي أصابت القيادة الإسرائيلية منذ بداية الحرب، وحراجه الموقف الذي وجدت نفسها فيه بعد أن عجزت عن حسم المواجهة بعد ثلاثة وثلاثين يوماً من القتال.

في ظل تصاعد الضغط الشعبي وحالة الاستياء العام التي سادت إسرائيل من أداء الحكومة والجيش خلال الحرب، والمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق رسمية، اضطرت الحكومة الإسرائيلية برئاسة إيهود أولمرت إلى تعيين لجنة حكومية أطلقت عليها تسمية "لجنة تقصي أحداث المعركة في لبنان في سنة 2006". وترأس اللجنة القاضي المتقاعد الدكتور إيهود فينوغراند، وضمت كلاً من: البروفسور يحزقئيل درور؛ البروفسورة روث غابيزون؛ الجنرال احتياط الدكتور حاييم نادل؛ الجنرال احتياط مناحم عيناان.

مثل أولمرت أمام اللجنة لتقديم شهادته عن الحرب في 2007/2/1. وفي شهادته التي نشرت بعد عشرة أيام من نشر الجزء العلني للتقرير قال أنه "لم يكن أمامه خيار سوى القيام بعملية عسكرية ضد مقاتلي حزب الله". وسواء أراد بذلك الدفاع عن نفسه أو إظهار أن خياراته كانت معدومة، حاولت اللجنة في الأسئلة التي طرحتها عليه تبين إذا كان لديه رؤية أمنية سياسية واضحة للتعامل مع "التهديدات". في مستهل شهادته التي تقع في تسع وثمانين صفحة، أجاب أولمرت عن سؤال وجهه القاضي فينوغراند فحواه: "ماذا كانت الخطة التي تبلورت لديك قبل الثاني عشر من تموز/ يوليو؟" قائلاً: "إن شمال البلد كان همي الأول وكان يشغلني أكثر من أي شيء آخر. لأنني اعتقدت طوال الوقت أن الشر سيأتي من هناك". وأضاف: "رأيت في مخيلتي كيف أن المستنقع اللبناني الجديد يطبق علينا - يحاصرنا - مثلما فعل المستنقع القديم. وأردت ألا نكون مقيدين بأعمالنا، وأن نتمتع بهامش من المرونة، واعتقدت أن هذه الخطة... تدمج جميع العناصر المطلوبة دمجاً صحيحاً. وكما قال، بالمناسبة، رئيس هيئة الأركان العامة، في 12 تموز/ يوليو، رداً على سؤال من وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، على ما أذكر، بشأن ماذا يعني الانتصار، أنه لا يوجد هنا ضربة قاضية، وإنما دمج بين ضربة عسكرية قوية وتفعيل آلية: أي عملية سياسية، للتدخل في الوقت الصحيح كي يكون في الإمكان إحداث تغيير في المعادلة. هذا هو في الحقيقة المنحى الذي عملت على أساسه" (شهادة رئيس الحكومة إيهود أولمرت أمام لجنة فينوغراند، ص 4).

وتابع أولمرت قائلاً في شهادته أن رئيس هيئة الأركان العامة حدثه عن الجيش القوي الذي يستطيع التصدي للمهمات الصعبة، وأنه لم يكن في قدرته معرفة إذا كان الأمر كذلك أم لا.

استنتجت اللجنة في تقريرها الجزئي أن رئيس الحكومة مسؤول عن الخلل في القرارات التي اتخذت، وأنه بلور موقفه من دون أن تقدم إليه خطة تفصيلية ومن دون أن يطلب تقديم خطة كهذه إليه، ولم يطلب بدائل فعلية لتقديراته، ولم يبد التشكيك الملائم في مواقف الجيش. كما فشل رئيس الحكومة في كونه لم يتصرف بطريقة من شأنها المساهمة في صنع القرارات بأسلوب يتلاءم مع الأوضاع، وكونه أعلن بنفسه أهدافاً غير قابلة للتحقيق، وصرح أن القتال سيستمر حتى تحقيقها. وبذلك لم يعمل رئيس الحكومة على النحو الأمثل الضروري للمبادرة إلى شن حرب بطريقة مدروسة ومسؤولة وانطلاقاً من رؤية استراتيجية.

على الرغم من أن التقرير يتحدث بإسهاب عن المسؤولية الرسمية والشخصية لكل من أولمرت، ووزير الدفاع عمير بيرتس، ورئيس هيئة الأركان العامة المستقيل دان حالوتس، فإن له بعداً استراتيجياً مهماً، إذ يشير إلى أمراض استشرت في نظام الحكم ودائرة صنع القرار على مدار أربعة وثلاثين عاماً هي الفترة الفاصلة بين تقرير إغرانات الذي قيم حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 التي "فشلت فيها إسرائيل بتحقيق نصر كاسح على سورية ومصر"، وبين حرب لبنان الثانية في صيف سنة 2006 التي قال التقرير إن "إسرائيل منيت فيها بفشل ذريع أمام حزب الله اللبناني".

لقد ألقى التقرير الأولي للجنة فينو غراد بالمسؤولية لا على أولمرت وحكومته فحسب، بل أيضاً على القيادات الإسرائيلية المتعاقبة، كونها، كما أشار، لم تعالج مشكلات وعوارض ظهرت على مدى أعوام طويلة. مع إعلان تقرير فينو غراد سارعت الصحافة الإسرائيلية، التي "طبّلت وزمرت" للحرب على لبنان وحيث أولمرت على قراره، إلى انتقاد أداء القيادة الإسرائيلية على صدر صفحاتها الأولى، ووصف بعضها التقرير بأنه "مسدس مصوب إلى رأس أولمرت". ولخصت استنتاجات التقرير على النحو التالي:

- رئيس الحكومة مسؤول بصفة شخصية عن الخلل. لقد فشل في التصرف بطريقة مدروسة ومسؤولة.
- وزير الدفاع فشل في مهمته بسبب قلة خبرته، فلم يفهم ولم يتشاور.
- رئيس هيئة الأركان العامة فشل في مهمته كقائد أعلى للجيش وأظهر تقصيراً مهنياً.

وعلى الرغم من أن كثيرين في إسرائيل سارعوا إلى اعتبار رئيس الحكومة المسؤول الرئيسي عن الفشل وطلابه بالاستقالة، فإن المتهم الأول كان رئيس هيئة الأركان العامة دان حالوتس الذي سبق الجميع واستقال مبكراً، لأن الجيش الإسرائيلي، "الذي لا يقهر"، هزم في مواجهة مع عشرات من المقاتلين من حزب الله فحسب، بل أيضاً لأنه، كرئيس لهيئة الأركان العامة، استولى على كثير من الصلاحيات وسحب دفة القيادة من يد القيادة السياسية المتخبطة. وهذا بحد ذاته كشف عن واحد من أكبر مظاهر الخلل في النظام السياسي يقع في منطقة التماس بين القيادتين السياسية والعسكرية. وبالتالي كشف عن موطن الخلل في العلاقة بين المؤسستين السياسية والعسكرية، وذكر كثيرين بمقولة "إسرائيل جيش له دولة" التي لم تأت من فراغ. وقد تجلت خطورة الوضع في أن رجلاً واحداً جر الدولة إلى حرب كانت نهايتها الفشل. فقد أقنع حالوتس القيادة السياسية، ممثلة بالحكومة، بأن الجيش على أتم الاستعداد ويستطيع القيام بكل مهمة توكل إليه لتحقيق الأهداف، ولم يتح في الوقت نفسه لكبار الضباط إبداء رأيهم. وبذلك سيطر على القيادتين السياسية والعسكرية. وما أتاح له ذلك كان قلة خبرة وزير الدفاع عمير بيرتس بالشؤون العسكرية وعدم بلورته رؤية استراتيجية منسقة وشاملة عن الوضع في لبنان، وكونه لم يطور فهماً يتيح له توقع أن تمتد العملية العسكرية مدة أطول مما هو مخطط لها وتتحوّل نتيجة ذلك إلى حرب فعلية.

على هذه الخلفية دعت لجنة فينو غراد إلى ما يمكن وصفه بـ "انقلاب" في عملية صنع القرار في المجالات السياسية والعسكرية في إسرائيل. وبحسب ما كتبه في تقريرها: "إن الواقع الذي تكشف في عملية اتخاذ القرار من جانب القيادة السياسية كان خطراً وغير مقبول". وعلى هذا الأساس دعت إلى تحسين أداء الحكومة واللجان المنبثقة منها في عملية الحسم السياسي والأمني، والامتناع من الانتقال الزائد على الاعتبارات الأمنية في مقابل الاعتبارات السياسية، وضمان وجود غرفة عمليات تعمل بشكل مهني إلى جانب رئيس الحكومة.

كذلك دعت اللجنة إلى تعزيز دور "مجلس الأمن القومي" التابع لديوان رئاسة الحكومة، وتحويله إلى غرفة عمليات مهنية تعنى بالشؤون السياسية والأمنية. كما طالبت بوضع تشريع قانوني يحدد وظائف هذا المجلس وتحمله مسؤولية إعداد مداورات الطاقم الوزاري والمداورات المختصة بالميزانية الأمنية، على أن يشمل أيضاً طاقم "تقويم قومي" مهمته ترشيح المعلومات المخبرية التي تتدفق على رئيس الحكومة، وأن "يدلي برأيه في كل مسألة سياسية - أمنية مدرجة للبحث فيها لدى رئيس الحكومة واللجان المختصة المنبثقة من الحكومة".

وفي إطار تحسين الأداء في اتخاذ القرارات المصيرية الحاسمة، دعت اللجنة إلى زيادة مشاركة وزارة الخارجية في اتخاذ القرارات الأمنية ذات البعد السياسي. وقد استقت لجنة فينو غراد ذلك من خلال الإشارة إلى الاقتراحات التي بلورتها وزارة الخارجية في الأيام الأولى من الحرب بشأن تحقيق تسوية سياسية تقود إلى وقف لإطلاق النار. إذ توصي اللجنة بتعزيز غرفة العمليات المهنية في وزارة الخارجية وإشراك ممثل عنها في كل مداولة تجري في ديوان رئاسة الحكومة عن أي عملية عسكرية ذات أبعاد سياسية. وهذا بحد ذاته يشكل تغييراً جوهرياً في مكانة وزارة الخارجية في إسرائيل التي لا تتمتع بصلاحيات واسعة مقارنة بالأجهزة الأمنية ووزارة الدفاع في دائرة صنع القرار.

وقد وجد هذا الأمر تعبيره العملي عندما انفجر الموقف عسكرياً في قطاع غزة وبدأت إسرائيل عملية عسكرية متدرجة بهدف وضع حد لإطلاق الصواريخ الفلسطينية على مستعمرات النقب. فقد دعت وزيرة الخارجية إلى المشاركة في المداورات الأمنية والسياسية التي بحثت في المواجهة في قطاع غزة، وقادت وزارة الخارجية حملة دبلوماسية هدفها إنضاج أوضاع دولية تتيح توسيع العملية العسكرية لتدجين "حماس"، أو لشطبها إن أتاحت الأوضاع ذلك. وهو دور غابت وزارة الخارجية عنه خلال الحرب على لبنان، فلم يكن هناك من يمثل الجانب الدبلوماسي في القرار الأمني العسكري. وقد لفت القاضي فينو غراد ولجنته إلى هذا الأمر في التقرير.

أشار التقرير إلى أن ما وصفه بالمسارات والتطورات التي حدثت خلال الفترة ما بين انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان سنة 2000 إلى 2006/7/12، ساهمت في إيجاد الخلفية والأساس للحرب في لبنان. هذه التطورات أوجدت إلى حد بعيد المعطيات التي تصرف في إطارها صانعو القرار في 7/12، أول أيام الحرب. واعتبر القاضي فينو غراد، في البيان الصحافي الذي تلاه لدى نشر تقرير اللجنة، هذه المعطيات "مهمة وحيوية لفهم أحداث المعركة وتقويمها.... وكان لها تداعيات أوسع كثيراً من أحداث حرب لبنان الثانية".

شكل الفحص المفصل للقرارات التي اتخذتها القيادات العليا والمتعلقة بشن الحرب صلب التقرير الجزئي للجنة فينو غراد، بدءاً بقرار الحكومة الرد بعملية عسكرية واسعة وعنيفة على اختطاف حزب الله الجنديين في 7/12 حتى خطاب رئيس الحكومة أولمرت في الكنيست في 17 من الشهر نفسه، والذي عرض فيه الحرب كعملية عسكرية وحدد أهدافها. وهي قرارات حظيت بدعم واسع داخل كل من الحكومة والكنيست والجمهور والإعلام الإسرائيلي. واستنتجت اللجنة أن "هذه القرارات وطريقة اتخاذها عانت فشلاً وقصوراً خطرين على الرغم من التأييد الذي حظيت به"، وألقت بالمسؤولية على "رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة المستقيل وكان لهم فيها شركاء كثر". وحددت اللجنة الفشل في هذه القرارات وطريقة اتخاذها كما يلي:

- القرار برد عسكري فوري وعنيف لم يستند إلى خطة مفصلة كاملة ومقررة قائمة على فحص دقيق لخصوصيات الحالة اللبنانية وتعقيداتها.
- لم تتم دراسة جميع البدائل في إطار قرار شن "عملية عسكرية"، وما إذا كان من الأفضل الاستمرار في سياسة "الاحتواء" على الحدود اللبنانية، أو دمج خطوات سياسية في الخطوات العسكرية.
- التأييد داخل الحكومة تم حشده على أساس عرض ضبابي للأهداف وطريقة العمل.
- جزء من الأهداف المعلنة للعملية العسكرية لم يتم توضيحه، ولم يكن في الإمكان تحقيقه.
- لم يكن الجيش خلاقاً في عرض البدائل، ولم يحذر من غياب التوافق بين سيناريوهات التطورات الممكنة والطرق المقترحة للعمل.
- على الرغم من انضاح الحقائق السابقة للقيادة السياسية فيما بعد خلال الحرب فإنها لم تحاول ملاءمتها مع التحرك السياسي والأهداف التي حددت للحرب.

بعد تحديد هذه البنود الستة كأساس للفشل الذريع في الحرب على لبنان، سواء في قرار الحرب أو في طريقة اتخاذها، ألقت اللجنة بالمسؤولية الكبرى على رئيس الحكومة كونه، كما قالت، "بلور موقفه من دون أن تقدم إليه خطة تفصيلية ومن دون أن يطلب تقديمها إليه". وبما أن المسؤولية العليا عن القرارات والعمليات العسكرية ترجع إليه بحكم منصبه وأيضاً جراء طريقة إدارته، فهو الذي بادر إلى عملية اتخاذ القرارات وقادها. وهو، في نظر اللجنة، لم يسع لتحسين خطته حتى بعد أن اتضح له "أن الفرضيات الأساسية للعملية العسكرية العنيفة التي أقدمت عليها إسرائيل غير عملية ومن غير الممكن تحقيقها".

أمّا وزير الدفاع، فرأت اللجنة فيه مسؤولاً لا بحكم منصبه وزيراً للدفاع فحسب، بل أيضاً "لأنه لا يمتلك خبرة سياسية - أمنية أو وزارية، ولم يكن لديه الاطلاع الكافي والمعرفة اللازمة بالمبادئ الأساسية لاستخدام القوة العسكرية كأداة لتحقيق أهداف سياسية".

وأمّا بالنسبة إلى رئيس هيئة الأركان العامة دان حالوتس، فقد رأت اللجنة أن مسؤوليته مضاعفة "كونه عرف أن رئيس الحكومة ووزير الدفاع لم يكن لديهما معرفة وتجربة عميقتان بالموضوعات الأمنية والعسكرية، وأيضاً كونه خلق لديهما انطباعاً بأن الجيش على أتم الاستعداد ولديه الخطط للعمل". ورأت اللجنة أن حالوتس لم يكشف للقيادة السياسية عن الوضع المتدني في الجيش من ناحية قدرته واستعداده للقيام بعملية برية، ولذلك عندما وقعت عملية الاختطاف "تصرف بتهور". وفي جلسة الحكومة بتاريخ 2006/7/16، كان حالوتس: "هدفنا العسكري هو قبل كل شيء إضعاف حزب الله بمستوياته وأشكاله جميعها، سواء حزب الله السياسي، أو حزب الله العسكري، أو التأييد الذي يحظى به وخصوصاً في لبنان بين السكان الشيعة - وأعتقد أننا في هذه الأمور نتقدم وفق المخططات ووفق تقديراتنا".

وبالنسبة إلى العوامل الأخرى فكانت في نظر اللجنة "تعقيدات الساحة اللبنانية"، وقدرة حزب الله على "التمركز على الحدود، وعلى تحديد موعد التصعيد"، بالإضافة إلى النقص في العدة والعتاد وقلة الاستعداد عند الجيش الإسرائيلي. ولم تكتف اللجنة بذلك، بل رأت أن قلة الاستعدادات نجمت عن مفهوم أمني لم يتم تحديثه على نحو يتيح لإسرائيل مواجهة التحديات.

وقد شكل التقرير في نظر المراقبين والمحللين والسياسيين فرصة لإصلاح نظام صنع القرار في إسرائيل والإدارة الحكومية، وأيضاً فرصة لمعالجة جوانب الضعف في منطقة التماس بين الجيش وصناع القرار السياسي. وفي رأي بن كسبيت، المعلق السياسي في صحيفة "معاريف"، فإن تقرير فينو غراد رأى العلة أيضاً في المجتمع الإسرائيلي الذي تحول إلى "مجتمع لم يعد يؤمن بالجيش، وكف عن العطاء، ويهتم بالبورصة وبرفاهيته أكثر مما يهتم بالوضع على حدوده الشمالية. وهو مجتمع لم يعد قادراً على تحمل ثمانية قتلى في معركة صعبة، ويملي على القيادتين السياسية والعسكرية أجواء من التخبط والارتباك".

لقد غيَّب تقرير فينو غراد، وكذلك التحليلات الإسرائيلية التي حاولت استقراء أسباب ما سمته الفشل الذريع، دور القدرة القتالية العالية والكفاءة العسكرية اللتين أظهرتهما قيادة حزب الله في إدارة الحرب، ومقاتلو حزب الله في القتال وتمكنهم من قهر الآلة العسكرية "التي لا تقهر". وركز التقرير على أهمية ما سماه مواطن الخلل في الأداء الإسرائيلي الرسمي.

وعليه فإن التقرير الأولي للجنة فينو غراد فحص بشكل مفصل القرارات القيادية المتعلقة بشن الحرب، بدءاً بقرار الحكومة بالمصادقة على رد عسكري عنيف عقب عملية اختطاف الجنديين صبيحة 12 تموز/ يوليو 2006 حتى خطاب رئيس الحكومة في الكنيست في السابع عشر من الشهر نفسه، والذي عرض فيه العملية العسكرية وأهدافها. وهي قرارات رأت اللجنة أنها كانت مصيرية وتأسيسية حددت مسار الحرب وساهمت في النتيجة التي تمخضت عنها.

ولأن التقرير أولي اهتمت اللجنة بالإشارة في بيانها الصحافي إلى أن تقريرها النهائي والمتوقع صدوره في آب/ أغسطس 2007 سيتناول باقي أيام الحرب، وسيضمن استنتاجات وتوصيات بشأن القضايا الرئيسية التالية: توجيه الحرب وإدارتها من جانب القيادة السياسية؛ إدارة الحرب من جانب القيادة العسكرية؛ منطقة التماس بين السياسي والعسكري في صنع القرار؛ معالجة الجبهة الداخلية؛ المفاوضات الدبلوماسية وإدارتها من جانب وزارة الخارجية والحكومة؛ مراقبة المعلومات وتدفعها خلال الحرب؛ دور الإعلام ومسألة "الإعلام القومي".

ورأت اللجنة أن الجيش لم يكن مستعداً للحرب لأن جزءاً من القيادتين السياسية والعسكرية بلور فكرة فحواها أن عهد الحروب قد ولى، وأن إسرائيل تتمتع بقدرة رادعة وتفوق نوعي كافيين لمنع إعلان حرب حقيقية ضدها. كما شاعت فكرة أن إسرائيل لن تبادر إلى شن حرب، وأن التحديات الماثلة أمام القوات البرية هي في الأساس مواجهة نزاعات متواصلة محدودة النطاق.

وبحسب هذا التحليل، كما ذكرت اللجنة في بيانها، لم يكن هناك حاجة إلى "الاستعداد للحرب، ولا إلى حشد جميع الموارد ومصادر القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والروحية والثقافية والعلمية"، من أجل توفير رد شاف على التحديات كافة. هذه الأسئلة، قالت اللجنة في بيانها، وإن كانت خارج إطار تفويضها كلجنة فحص، إلا إنها تقف في "صلب وجودنا هنا كدولة يهودية ديمقراطية". واختتمت بيانها بالقول إنه من الخطأ الفادح الاكتفاء بفحص مواطن الخلل والفشل التي ظهرت خلال الحرب وعدم معالجة المعضلات الأساسية آنفة الذكر. ■

(*) مدير مكتب الجزيرة - فلسطين.

زئيف شيف*

("هآرتس"، 2007/5/1)

- السؤال الأكثر أهمية الذي يطرحه التقرير المرحلي للجنة فينو غراد يتعلق بالمستقبل، وهو: هل الحكومة الحالية برئاسة إيهود أولمرت قادرة على قيادة إسرائيل في الحرب المقبلة، التي من المحتمل، بحسب تقدير الاستخبارات، أن تندلع، وهل هي قادرة على أن تنتصر فيها؟ الاستنتاج الذي يستخلص من التقرير سلبي تماماً، ولذا فعلى هذه الحكومة أن تتنحى، بشكل أو بآخر.
- ليس هذا استنتاجاً توصلت لجنة فينو غراد إليه، لأنه لا يدخل ضمن صلاحياتها، لكن يجب أن يتصدر اهتمامات الجمهور الإسرائيلي. هذا الجمهور يقال له باستمرار إن من المتوقع نشوب حرب أخرى مع حزب الله وسورية، ربما قريباً. ومن المؤكد أن هناك صداماً متوقعاً مع "حماس" والفلسطينيين. والأمر الأكيد هو أن الإيرانيين، الذين يسعون لامتلاك السلاح النووي، سيؤدون في هذه الحرب دوراً سلبياً ضد إسرائيل. ومن هنا فإن السؤال الأكثر أهمية على الصعيدين الوطني والشعبي هو: هل حكومة أولمرت قادرة على إدارة الحرب المقبلة بجدارة، وهل في وسعها أن تدير حرباً تضمن فيها حماية أفضل للجبهة الداخلية؟ التقرير يؤكد أن المنتخب القيادي الحالي غير ملائم. ولذا يجب إجراء تغيير في تركيبة القيادة وفي مقاربتها من موضوعي السلام والحرب.
- علاوة على ذلك هناك شك كبير فيما إذا كان في وسع الحكومة أن تصحح الخلل الكامن في عملية اتخاذ القرار والبنية العسكرية - المدنية. فمجلس الأمن القومي مستبعد من مركز صنع القرار. وقد مر عام تقريباً من دون أن تنجح هذه الحكومة في عقد نقاش معمق بشأن مفهوم الأمن الإسرائيلي.

("هآرتس"، 2007/5/4)

- مع أن تقرير لجنة فينو غراد تقرير جزئي فقد غابت عنه عدة موضوعات مهمة. وهناك موضوعات لم يتناولها تناولاً كافياً.
- الموضوع الغائب كلياً عن التقرير على وجه الخصوص هو تأثير المواجهة على الجبهة الفلسطينية في الإدارة العسكرية لحرب لبنان الثانية.
- المواجهة مع الفلسطينيين مستمرة منذ أعوام، وقد ركزت عليها أجيال من قوات الجيش الإسرائيلي، كما لو أنها تشكل الصراع الأساسي، وكما لو أن المواجهات الأخرى ستدور بحسب نموذجها. وكان لطريقة التفكير هذا تأثير سلبي في أداء الجيش في لبنان. إن الجيش الإسرائيلي، الذي أبلى بلاء حسناً في الماضي كجيش نظامي، أصابه العطب في المناطق [المحتلة].
- علاوة على ذلك يتبين من التقرير أن الجبهة الفلسطينية أثرت في قدرة الجيش الإسرائيلي في معركته مع حزب الله. وفي ضوء الوضع الذي كان سائداً في المناطق [المحتلة] نقل الجيش الإسرائيلي قوات نوعية من الوحدات النظامية في الشمال إليها. ورويداً رويداً فقد الجيش الإسرائيلي قوته الردعية حيال حزب الله. والأسوأ من ذلك أن حزب الله هو الذي ردع إسرائيل. وبشكل ما نشأ ردع متبادل.
- حسن نصر الله فهم الوضع بصورة صحيحة. وقد رأى الجبهتين كتلة واحدة. والبرهان على ذلك أن عملية الاختطاف الأولى في مزارع شبعا في تشرين الأول/أكتوبر 2000 تمت بعد وقت قصير من بداية الانتفاضة الثانية. كما أن الكمين وعملية الاختطاف في تموز/يوليو 2006 حدثا بعد ثلاثة أسابيع من اختطاف الجندي غلعاد شليط. وكان يجب أن يرد هذا الموضوع المهم، المتعلق بتأثير المناطق [المحتلة] والمواجهة مع الفلسطينيين في الحرب، في تقرير لجنة فينو غراد الجزئي. كما أن التقرير يتطرق بصورة سطحية إلى موضوع القوة الردعية حيال حزب الله. وهذا موضوع حرج، ومن المهم أن تعالجه اللجنة في تقريرها النهائي.

("هآرتس"، 2007/5/11)

- الاستنتاج الرئيسي من الشهادات الثلاث التي أدلى بها رئيس الحكومة إيهود أولمرت، ووزير الدفاع عمير بيرتس، ورئيس هيئة الأركان العامة السابق دان حالوتس، أمام لجنة فينو غراد، هو هيمنة الجيش في علاقاته بالقيادة السياسية، والتي برزت أساساً بسبب انعدام الخبرة الأمنية لدى القيادة السياسية.

- يمكن استشفاف هذا الاستنتاج أيضاً من اعتراف حالوتس أمام اللجنة بأن هذا هو ما كان يعتقد قبل الحرب وعند تسلمه مهمات منصبه.
- يمكننا أن نتعلم الكثير من الشهادات الثلاث عن أسلوب التحقيق الذي اتبعته لجنة فينو غراد، وبماذا اهتمت على وجه الخصوص. نتائج التحقيقات الثلاثة لا تحصل على علامات تفوق، وتبدي اللجنة أحياناً قلة صبر حيال شهود مهمين.
- هناك نقاط مقلقة في الشهادات كافة. فقد ظهرت في شهادة أولمرت حقائق قاسية، من قبيل أن رئيس الحكومة لم يعرف أنه لا توجد خطط عملانية مقررة لدى قيادة الجبهة الشمالية والجيش الإسرائيلي عامة، وأنه عرف أن الجبهة الداخلية ستعرض لقصف صواريخ الكاتيوشا، لكنه لم يعرف أن هذه الجبهة غير جاهزة لذلك.
- ما يظهر من شهادة بيرتس أنه لم يعرف ولم تُرفع إليه تقارير عن الأوضاع الصعبة في كل ما يتعلق بتدريب الوحدات النظامية والنواقص في وحدات جيش الاحتياط.
- يتضح من شهادة حالوتس أن الفشل الأبرز للحرب كان، في رأيه، القصف المستمر للجبهة الداخلية. وقد اعتذر أمام اللجنة، وأعرب عن ندمه على قوله خلال مناقشة جرت لدى وزير الدفاع عمير بيرتس خلال الحرب: "من الصحيح أن مسألة الجبهة الداخلية مهمة، لكنها ليست ذات صلة."▪

(*) المعلق العسكري في صحيفة "هآرتس".

ألوف بن* ("هآرتس"، 1/5/2007)

- تقرير لجنة فينوغراد هو الصفحة الأشد قسوة التي تم تسديدها إلى زعيم إسرائيلي على مر الزمن. واستنتاجات اللجنة بشأن رئيس الحكومة إيهود أولمرت مذهلة في خطورتها، وتنفي تماماً سداة الرأي من قراره بشن حرب لبنان الثانية. وقد رفضت اللجنة رواية أولمرت أن قرار تغيير سياسة "الاحتواء"، التي اتبعها أسلافه في الشمال، اتخذ قبل عدة أشهر من الحرب، وخرجت بانطباع فحواه أنه قرر، بتسرع، عملية عسكرية واسعة وحدد لها أهدافاً خيالية غير قابلة للتحقيق.
- اطلع أولمرت على التقرير وقرر، كما هو متوقع، أن عليه البقاء في منصبه. وبذا فإنه لا يرى أية مشكلة أخلاقية في استمرار ولايته، على الرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت إليه. وبحسب تقدير أولمرت للموقف السياسي فإن استقالته ستؤدي إلى انتخابات جديدة. وهو لا يؤمن بأن أيًا من زملائه قادر على تأليف حكومة بديلة في الكنيست الحالي.
- سيتصدر حملة أولمرت من أجل البقاء الادعاء أن الدولة، في حال استقالته، سيزج بها في حمأة انتخابات. ولذا فإن توصيات لجنة فينوغراد سيتم حفظها في الدرج وستنسى. وبهذا ستفوت الفرصة لإصلاح عملية اتخاذ القرارات الوطنية.
- من الصعب على أولمرت أن يفهم الآن أين كان كل الخبراء وكل أصحاب الفهم والتجارب والمراتب في الأيام الأولى من الحرب. ففي حينه أيدوا قراراته بحماسة ودعموه في كل قرار اتخذه. ولم يطرح أي من هؤلاء بديلاً أو توصية أخرى. فهل أصيبت الدولة كلها بالعمى؟ لا شك في أن هذا السؤال يستوجب حساباً عاماً عسيراً للنفس، بعيداً عن مسؤولية أصحاب القرار.

("هآرتس"، 11/5/2007)

- الشعور الرئيسي الذي يخرج به المرء من قراءة شهادات أولمرت وبيرتس وحالوتس هو أن الدولة تدار باستخفاف. فرئيس الحكومة يعتقد أنه عرضت عليه خطط عسكرية، لكنها لم تبلور إلى ما يتعدى النظرية العامة. وخلال زيارته هيئة الأركان العامة قبل الحرب قال له كل من حالوتس، وقائد الجبهة الشمالية أودي أدام، إنه يمكن الاعتماد على الجيش الإسرائيلي. وجلسة الحكومة الليلية التي تقرر فيها شن الحرب كانت عملياً مسابقة في الخطابات الفارغة من أي مضمون من أجل البروتوكول فقط. وفي كل المداولات تم نسيان سؤال واحد بسيط هو: كيف ستنجح الخطة العسكرية في تحقيق الأهداف الطموحة التي أعلنها أولمرت، وما هو الوقت المطلوب لذلك؟
- كان لأولمرت موقف متماسك يعارض احتلال أراض خلف الحدود والاحتفاظ بها فترة زمنية طويلة. لكنه وجد صعوبة في أن يشرح للجنة أنه كان لديه استراتيجية بديلة تتجاوز الكلام العام على الدمج ما بين الجهود الحربية والسياسية.
- تظهر الشهادات فشلاً خطراً في عمل لجنة فينوغراد، وهو تغاضيها التام عن الجانب الأخلاقي للحرب. فليس هناك سؤال واحد، بل حتى مجرد تلميح إلى القرار الخاص بالتعرض للمدنيين اللبنانيين. وعندما يرد ذكر لضرب البنى التحتية والبلدات اللبنانية يرد بمصطلحات عقيمة متعلقة بالتكلفة والفائدة. من المحزن اكتشاف كم أن حياة اللبنانيين ليس لها اعتبار في نظر اللجنة، حتى ولا في نظر البروفسورة روث غابيزون، عضو اللجنة، التي شغلت ذات مرة منصب رئيس جمعية حقوق المواطن. ويجدر باللجنة أن تنظر إلى قضية قانا في تقريرها النهائي. *

(* المراسل السياسي لصحيفة "هآرتس".

أليكس فيشمان****(”يديعوت أحرونوت“، 11/5/2007)**

- اعترف رئيس هيئة الأركان العامة السابق دان حالوتس، في شهادته أمام لجنة فينوغراد، بأنه منذ اليوم الأول للحرب لم يؤيد شن عملية برية. ولم يكن وحيداً في هذا الموقف. وبحسب ادعائه فإن أياً من المحيطين به لم يؤيد العملية البرية. واعترف حالوتس بأنه في هذه النقطة ارتكب خطأ عندما لم يؤيد الاستعداد لعملية كهذه. وقال: ”لقد عرفنا مسبقاً أن الجبهة الداخلية ستدفع الثمن وقلنا ذلك الأمر. لم أقدر أن يستمر ذلك 33 يوماً.“
- بما أن لجنة فينوغراد لم تفلح في أن تنتزع من وزير الدفاع تعريفاً دقيقاً بما حدث: هل هو عملية عسكرية أم معركة أم حرب! فإنها سألت حالوتس: كيف وصلنا بشكل عام إلى حالة حرب؟ هنا بدا حالوتس فنانياً في المراوغة، إذ قال: ”ما تقرر هو ردة فعل بقوة كبيرة تستمر وقتاً طويلاً.“ حالوتس أيضاً لم يصف ما حدث بأنه حرب، لكنه عاد فأكد أن ما كان مطلوباً من القادة العسكريين هو التصرف وفق أنماط الحرب. فكيف يستوي هذا وذلك؟
- كشف حالوتس أيضاً أنه كان هناك عدة نقاط زمنية تتيح لإسرائيل الخروج من الحرب، كانت إحداها بين 18 و19 تموز/يوليو 2006 عندما حققت الحرب الحد الأقصى من الأهداف. وكانت الثانية بين 26 و30 تموز/يوليو، لكن إمكان الخروج فشل مع وقوع حادثة قانا.
- الرقابة العسكرية شطبت من شهادة حالوتس كل الفصل الخاص بالعملية العسكرية البرية، بما في ذلك الجدل مع اللواء أودي أدام قائد الجبهة الشمالية، وكذلك القرارات بشأن اقتحام بعلبك والفشل في بنت جبيل، والعملية البرية الكبيرة.▪

(*) **المعلق العسكري في صحيفة ”يديعوت أحرونوت“.**

يوئيل ماركوس* ("هآرتس"، 2007/5/15)

- بمرور الوقت نشأ انطباع بأن مؤسسة لجنة التحقيق في إسرائيل أصبحت المسخ الذي تمرد على خالقه. وقد أثارت لجنة فينوغراد لدى التفكير مجدداً في جدوى الاستعمال الزائد لمؤسسة لجنة التحقيق. إذ ليس في إمكان لجان التحقيق أن تحل محل الكنيست ولجانه التي تمتلك الوسائل والقدرة على التحقيق في أي إخفاق، ولا أن تحل محل هيئات الرقابة الرسمية، بدءاً بمكتب مراقب الدولة وانتهاء بالمؤسسة القضائية. وفي نهاية الأمر ليس في إمكان لجنة التحقيق أن تحل محل الناخب القادر في أي وقت على إسقاط حكومة أخفقت في أداء مهماتها.
- لا يجوز أن تشل حكومة بالكامل طوال أشهر، إلى أن يدعو حضرات القضاة الشهود، ومن ثم يدرسون بهدوء ماذا سيكتب في التقرير الجزئي، وبالتالي في التقرير النهائي. وفي الوقت الذي تنتظر قرارات تتعلق بالحياة والموت مدرجة في جدول الأعمال، يبقى اهتمام الوزراء محصوراً في إنقاذ جلودهم من قبضة لجنة التحقيق.
- لجنة التحقيق تعني هروب السلطة إلى مكان سحري ينقذها من ورطة الفشل. ولا يعني ما قيل أن مقاربة لجنة التحقيق سيئة، غير أنها ليست جيدة عندما يصبح استعمالها مبالغاً فيه. وسيصبح لدينا مشكلة حقيقية عندما تكبح لجنة التحقيق السياسيين المسؤولين عن اتخاذ القرارات الحاسمة. وليس من السهل على حكومة جالسة في مقعد الاتهام أن تواجه قضية صواريخ القسام التي تطلق من غزة، أو أن تعمل ضد تسليح "حماس"، وضد خطر إطالة مدى صواريخ القسام، في وقت تحوم لجنة التحقيق فوق رأسها.
- بدلاً من إقامة لجان للتحقيق في التقصيرات التي حدثت، أليس من الأفضل إقامة لجان للتحقيق في الأخطار المستقبلية؟ مثلاً إقامة لجنة للتحقيق في مسألة المستوطنات، وفي التساؤل التالي: هل يجب البقاء في نابلس والخليل؟²

(*) المعلق السياسي في صحيفة "هآرتس".

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx